مقالة بحثية

مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة
Queen Arwa University Scientific Refereed Journal
QAUSRJ

النظام العام الاجرائي وأثره في تنفيذ الاحكام الأجنبية في اليمن

دراسة تحليلية

د زكريا محمد يحي السراجي [1،2]

[1] استاذ القانون الدولي الخاص المساعد، أكاديمية الشرطة، اليمن
[2] استاذ القانون الدولي الخاص المساعد، كلية الحقوق، جامعة الملكة أروى

2024

الملخص:

ان زيادة حجم التبادلات التجارية بين الدول نتيجة ازدياد حركة الأفراد السلع عبر الحدود الوطنية، أدى إلى نمو وازدهار المعاملات والعلاقات الخاصة بين الأفراد، ولذلك ولوضع حلول متجانسة للمشكلات التي تثيرها تلك المعاملات والعلاقات عموما ولضمان فعالية تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية بوجه خاص، تضع التشريعات والقوانين الوطنية لمختلفة شروط وضوابط لتنفيذ الأحكام الأجنبية، وتعمد في تحديدها لتلك الشروط الى الموازنة بين ضمان فعالية تنفيذ الاحكام الأجنبية، من جهة، وضمان حماية المبادئ والقيم الاساسية في الدولة من جهة أخرى. مع ملاحظة ان تلك الشروط في بعض التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية تأتي في شكل موانع من التنفيذ او حالات لرفض التنفيذ. وعلى كل فان الحكم الأجنبي قضائيا كان او تحكيميا لا ينفذ خارج أراضي الدولة الصادر فيها، الا بعد تدخل السلطة القضائية في الدولة التي يطلب منها تنفيذه، احتراما لمبدأ استقلال الدولة وسيادتها، فتقوم هذه الدولة عبر محاكمها، وبناء على طلب يقدم اليها من ذي المصلحة، بالأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي، وذلك بعد التحقق من توفر جميع الشروط التي يقررها القانون الوطني للأمر بتنفيذ الاحكام الأجنبية.

الكلمات المفتاحية:

تنفيذ الأحكام الأجنبية، الشروط المنصوص عليها في القانون الوطني، السلطة القضائية

بيانات البحث:

الناشر	جامعة الملكة أروى
DOI	10.58963/qausrj.v27i27.219
P-ISSN	2226-5759
E-ISSN	2959-3050
تاريخ الاستقبال	30/ مارس / 2024
تاريخ القبول	31/ مايو / 2024
تاريخ النشر	31/ يوليو / 2024
الحقوق الفكرية ©	(CC BY 4.0)
لغة نشر المقال	اللغة العربية

طريقة الاقتباس:

Al-Saraji, D. Z. M. Y. (2024). The general procedural system and its impact on the implementation of foreign judgments in Yemen: Analytical study. *Queen Arwa University Journal*, 27(27), 13. https://doi.org/10.58963/qausrj.v27i27.219

جهة الاتصال الرئيسية:

اسم الباحث: د زكريا محمد يحي السراجي
تلفون: +967770445995
بريد النشر: editor@qau.edu.ye

الجهات / المؤسسات:

انتماء الباحث: أكاديمية الشرطة
جهة التمويل: لا يوجد.

مجال البحث / الاختصاص:

القانون الدولي الخاص، التنفيذ الجبري

رمز الاستجابة السريعة:

امسح الكود لزيارة موقع المجلة
Scan QR code to visit this journal on your mobile device.

ROR: 03ygqq617
ISSN : 2226 - 5759

Translation:

The general procedural system and its impact on the implementation of foreign judgments in Yemen

Analytical study

Dr. Zakaria M. Y. Al-Saraji [1,2]

[1] Assistant Professor of Private International Law, Police Academy, Yemen
[2] Assistant Professor of Private International Law, Faculty of Law, Queen Arwa University, Yemen

2024

Abstract:

The increase in the volume of trade exchanges between countries due to heightened movement of people and goods across national borders has fostered private transactions and relationships. To address the challenges posed by these interactions and ensure effective implementation of foreign judicial rulings, national legislation and laws establish conditions and controls for executing foreign judgments. These conditions strike a balance between enforcing foreign judgments and safeguarding fundamental principles and values within the country. Notably, some national laws and international agreements present obstacles or cases of refusal to implement foreign judgments. In all instances, a foreign judgment—whether judicial or arbitral—cannot be enforced outside the issuing state's territory without the intervention of the judicial authority in the implementing state. This intervention respects the principle of the state's independence and sovereignty. Upon request, the implementing state's courts order the execution of the foreign judgment after verifying compliance with all conditions stipulated by national law.

Keywords:

Execution of foreign judgments, Conditions stipulated by national law, Judicial authority

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد الامين وعلى أله وصحبه اجمعين وبعد:

ان زيادة حجم التبادلات التجارية بين الدول نتيجة ازدياد حركة الأفراد السلع عبر الحدود الوطنية، أدى إلى نمو وازدهار المعاملات والعلاقات الخاصة بين الأفراد، ولذلك ولوضع حلول متجانسة للمشكلات التي تثيرها تلك المعاملات والعلاقات عموما ولضمان فعالية تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية بوجه خاص، تضع التشريعات والقوانين الوطنية المختلفة شروط وضوابط لتنفيذ الأحكام الأجنبية، وتعمد في تحديدها لتلك الشروط الى الموازنة بين ضمان فعالية تنفيذ الاحكام الأجنبية، من جهة, وضمان حماية المبادئ والقيم الاساسية في الدولة من جهة أخرى. مع ملاحظة ان تلك الشروط في بعض التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية تأتي في شكل موانع من التنفيذ او حالات لرفض التنفيذ. وعلى كل فان الحكم الأجنبي قضائيا كان او تحكيميا لا ينفذ خارج أراضي الدولة الصادر فيها، الا بعد تدخل السلطة القضائية في الدولة التي يطلب منها تنفيذه، احتراما لمبدأ استقلال الدولة وسيادتها، فتقوم هذه الدولة عبر محاكمها، وبناء على طلب يقدم اليها من ذي المصلحة، بالأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي، وذلك بعد التحقق من توفر جميع الشروط التي يقرره القانون الوطني للأمر بتنفيذ الاحكام الأجنبية.

وينظم المقنن اليمني تنفيذ الاحكام الأجنبية وغيرها من السندات التنفيذية الأجنبية، في قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٢م والمعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2020 والقانون رقم 1 لسنة 2021م، فقد افرد هذا القانون فصلا مستقلا لمعالجة وبيان إجراءات وشروط تنفيذ السندات التنفيذية الاجنبية (المواد من ٤٩١ إلى ٤٩٧) ففيما يتعلق بالشروط الواجب توفرها لتنفيذ السند التنفيذي الأجنبي نصت المادة (٤٩٤) مرافعات على أنه "يشترط لتنفيذ السند التنفيذي الأجنبي ما يأتي:

1 - ألاَّ يخالف السند التنفيذي الأجنبي أحكام الشريعة الإسلامية أو الآداب العامة أو قواعد النظام العام في اليمن.

2 - ٢- أن تكون المحاكم اليمنية غير مختصة بالنزاع الذي صدر فيه السند التنفيذي الأجنبي وان المحكمة الأجنبية التي أصدرته مختصة به طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها.

3 - ٣- أن يكون التنفيذ بنفس الشروط المقررة في ذلك البلد لتنفيذ السندات التنفيذية اليمنية معاملة بالمثل.

4 - ٤-أن يكون السند التنفيذي صادراً من محكمة أو هيئة قضائية مختصة وان يكون الحكم أو الأمر حائزاً لقوة الأمر المقضي به وفقاً لقانون ذلك البلد الأجنبي.

5 - ٥-أن يكون الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم الأجنبي قد كلفوا بالحضور ومثلوا أمام تلك المحكمة تمثيلاً صحيحاً. ٦- ألاَّ يتعارض السند التنفيذي الأجنبي مع حكم سبق صدوره من المحاكم اليمنية".

ووفقا لهذا النص فإن عدم مخالفة السند التنفيذي الأجنبي لقواعد النظام العام في اليمن هو اول الشروط التي يتعين محكمة التنفيذ المختصة التحقق من توافرها قبل الأمر بتنفيذ السند التنفيذي الأجنبي، وقد اكد القانون اليمني هذا الشرط بوجه خاص، في أحد أنواع السندات التنفيذية الأجنبية، وهو المحرر الرسمي، فنص في المادة (٤٩٥) مرافعات على أنه لا يجوز الأمر بتنفيذ المحرر الرسمي الأجنبي " إلاَّ بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وفقاً لقانون البلد الذي تم فيه ومن خلوه مما يخالف الآداب أو قواعد النظام العام في اليمن".

وإذا كان البين ان المقنن اليمني اشترط في المادة (٤٩٤) مرافعات، لتنفيذ أي سند تنفيذي أجنبي، سواء كان حكما قضائيا او حكما تحكيميا، وضمن شروط اخرى، الا يكون الحكم الأجنبي مخالفا لقواعد النظام العام في اليمن. ولذا فإن التحقق مما إذا كان الحكم الأجنبي لا يخالف قواعد النظام العام في اليمن، أمر لازم للبت في طلب تنفيذ ذلك الحكم والتقرير من ثُم بقبول الطلب والأمر بتنفيذ الحكم الاجنبي أو رفض طلب التنفيذ. غير أن غموض فكرة النظام العام من جهة، وشمول مفهوم النظام العام للقواعد الإجرائية الاساسية من جهة أخرى، يجعل التحقق من توافر ذلك الشرط، مسألة معقدة ودقيقة، ويمكن تجسيد مشكلة الدراسة بالسؤال الاتي: ما مدى تأثير النظام العام الاجرائي في تنفيذ الحكم الأجنبي؟ او متى يعد الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه في اليمن مخالفا لقواعد النظام العام الاجرائي في اليمن؟ وعنه تتفرع عدة تساؤلات أبرزها الاتي:

ما المقصود بالنظام العام، وما طبيعته وما خصائصه؟ وما أنواع وتقسيمات النظام العام؟

ما هي تطبيقات النظام العام الاجرائي في التشريع اليمني والتي يترتب على مخالفتها رفض تنفيذ الحكم الأجنبي؟

ما الوقت المعتبر لتحديد ما إذا كان الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه يخالف قواعد النظام العام الاجرائي في اليمن؟

ولا تخفى أهمية الدور الذي تلعبه فكرة النظام العام في البنيان القانوني عموما، وفي إطار القانوني الدولي الخاص، ففي سياق تنازع القوانين يعمل النظام العام كأداة لاستبعاد القانون الأجنبي الذي اشارت اليه قواعد الاسناد، وفي سياق تنفيذ الاحكام القضائية والتحكيمية الأجنبية، يمنع تنفيذ الحكم الأجنبي، طالما كان القانون الاجنبي او الحكم الأجنبي مخالفا للنظام العام. ولضرورة فكرة النظام العام في تحقيق تلك الأهداف فان التشريعات المعاصرة تكاد تجمع على اشتراط عدم مخالفة النظام العام. ومع ذلك فان النظام العام أكثر الشروط اثارة للجدل، ولا تقدم التطبيقات القضائية تفسيرا موحدا لهذا الشرط، وهو ما يتعذر معه التنبؤ بتوجهات القضاء بشأن مدلول ونطاق النظام العام الاجرائي، والاعتبارات السابقة تعكس بوضوح أهمية هذا الدراسة خصوصا وان موضوعها لم يسبق بحثه في القانون اليمني. ولان النظام العام الاجرائي يشكل قيدا او مانعا يحول دون تنفيذ الاحكام الأجنبية في اليمن، فالبين اهمية تسليط الضوء على مفهوم النظام العام الاجرائي وايضاح جوانبه وعرض تطبيقاته، وذلك بعد بيان مفهوم وخصائص النظام العام وانواعه، وهذه أبرز الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها.

وتتناول هذه الدراسة موضوع "النظام العام الاجرائي وأثره على تنفيذ الاحكام الأجنبية في اليمن". وعلى ذلك فإن نطاق الدراسة يقتصر على بحث أثر النظام العام الاجرائي، فيخرج من نطاقها النظام العام الموضوعي وبقية شروط تنفيذ الحكم الأجنبي. ومن جهة أخرى، يمتد نطاق دراسة أثر النظام العام الاجرائي الى نوعين فقط من السندات التنفيذية الأجنبية، هما الاحكام القضائية واحكام التحكيم.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي كونه الأنسب لموضوع الدراسة، وذلك باستقراء النصوص القانونية ذات الصلة وتحليلها تحليلا مدعوما بالتطبيقات القضائية قدر الامكان.

تقسيم الدراسة: قسمت هذه الدراسة الى مبحثين كالاتي:

المبحث الاول: مفهوم النظام العام وانواعه.

المطلب الاول: مفهوم النظام العام وطبيعته وخصائصه.

المطلب الثاني: أنواع وتقسيمات النظام العام.

المبحث الثاني: أثر النظام العام الاجرائي في تنفيذ الاحكام الأجنبية وتطبيقاته.

المطلب الأول: مخالفة النظام العام الاجرائي وأثرها في تنفيذ الاحكام الأجنبية.

المطلب الثاني: تطبيقات النظام العام الاجرائي.

المبحث الأول: مفهوم النظام العام وانواعه.

تمهيد وتقسيم: ان مصطلح النظام العام public policy من المصطلحات شائعة الاستعمال في التشريعات الوطنية وفي المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ويستخدم مصطلح النظام العام في سياقات مختلفة (Ghodoosi, 2015) [1] ومنها النظام العام في سياق تنفيذ الاحكام القضائية او التحكيمية الأجنبية، إذ تنص القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية ذات الصلة على أن من شروط تنفيذ الاحكام الأجنبية، عدم مخالفة النظام العام، كما هو الحال في المادة (٤٩٤/ ١) من قانون المرافعات اليمني او تنص على أن مخالفة النظام العام

[1] انظر ص 698.

حيث يشير هذا الفقه الى ان مصطلح النظام العام public policy" في مجال القانون يناقش في أربعة سياقات مختلفة؛ الأول: النظام العام بالمعنى الحديث اي السياسات التي تتبع وتسن من قبل الحكومات خصوصا في الجوانب الإدارية، والثاني: النظام العام كقاعدة قانونية ملزمة تقيد اتفاقات الأطراف التعاقدية والثالث: النظام العام كما يظهر في مجال تنازع القوانين والذي يقيد تطبيق القواعد القانونية الأجنبية. والرابع: النظام العام الذي يمنع تنفيذ الاحكام القضائية أو التحكيمية الأجنبية.

سبب لرفض تنفيذ الحكم القضائي أو التحكيمي الأجنبي، كما هو الحال في بعض القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية, كالمادة (27) من القانون الدولي الخاص السويسري (السويسرية, 1987) , والمادة (7) من اتفاقية لاهاي لعام ٢٠١٩م بشأن الاعتراف وتنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية الصادرة في المسائل المدنية والتجارية (مؤتمر لاهاي للقانون الدولي, 2019). والمادة الخامسة من اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ احكام التحكيم الأجنبية (المتحدة, 1958) [2].

وللنظام العام في سياق تنفيذ الأحكام الأجنبية تقسيمات وأنواع متعددة تختلف باختلاف المنظور الذي يعالج من خلاله النظام العام ونعرض في هذا المبحث لمفهوم النظام العام وطبيعته وخصائصه ثم لتقسيماته وانواعه وذلك في مطلبين كالاتي:

المطلب الاول: مفهوم النظام العام وطبيعته وخصائصه.

المطلب الثاني: أنواع وتقسيمات النظام العام.

المطلب الأول: مفهوم النظام العام وطبيعته وخصائصه.

تعريف النظام العام:

تتوافق اراء وكتابات الفقه (Chng, 2018; Mayer, 2006; Shenoy, 2018) في التأكيد على غموض مفهوم النظام العام Public policy, فهو مفهوم ذو نطاق متغير سواء في السياق الدولي او الداخلي، غير ان عدة عوامل قد تساعد في فهم وإدراك فكرة النظام العام منها؛ المفهوم التقليدي للنظام العام في القانون الدولي الخاص، والذي قد يشكل قواعد موضوعية.

ونظرا لطبيعته المتغيرة/الديناميكية فان المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة كاتفاقية نيويورك لعام 1958 واتفاقية لاهاي لعام 2019 وبالرغم من استعمالها لمصطلح النظام العام الا ان أي منها لم يعرف هذا المصطلح. وهو الحال كذلك على المستوى الوطني فلا يوجد تعريف تشريعي للنظام العام في القوانين الوطنية ذات الصلة، باستثناء بعض القوانين منها قانون التحكيم الدولي الأسترالي لعام 1974م اذ نص في المادة (1/8/7) على أنه "لتفادي الشك وبدون تقييد للفقرة الفرعية ٧/ب (التي تجعل مخالفة النظام العام سببا لرفض تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي) فان تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي يكون مخالفا للنظام العام إذا: أ- كان صدور الحكم بواسطة او بتأثير الغش او الفساد. ب-حدوث انتهاك لقواعد العدالة الطبيعية فيما يتعلق بإصدار الحكم" (Awards & Enforcement of, 2015).

ان غياب تعريف تشريعي للنظام العام في معظم القوانين الوطنية، القى بمهمة تعريفه على عاتق القضاء والفقه، ولا شك ان القيام بتلك المهمة على النحو الأمثل- بوضع تعريف دقيق لمعنى ونطاق النظام العام- ليس بالأمر السهل. وهو ما يتأكد بالنظر إلى تباين واختلاف التعريفات المقترحة من قبل القضاء والفقه، فمخالفه النظام العام وان الحديث عنها يدور حول مخالفة المبادئ الرئيسية او الاساسية، إلا ان تحديد تلك المبادئ من قبل القضاء والفقه يختلف باختلاف الأنظمة القانونية (Awards & Enforcement of, 2015) [3].

ففيما يتعلق بالاجتهاد القضائي في بيان مفهوم النظام العام، قضي في البيرو بأن النظام العام هو مجموعة المبادئ والمؤسسات التي تعتبر اساسية في تنظيم الدولة وحفظ نظامها القانوني (S, 2011).

وفي تركيا قضي بأن النظام العام هو "مجموع القواعد والمؤسسات التي تحدد الهيكل المؤسسي وتحمي المصالح الأساسية للمجتمع السياسية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية خلال فترة زمنية محددة" (Appeal, 2012) ويحمد لهذا التعريف انه أشار صراحة الى النسبية الزمنية كخاصية معترف بها للنظام العام. فما يعد في وقت معين متعلقا بالنظام العام قد لا يعد كذلك في وقت اخر.

وقد سنحت الفرصة للمحكمة العليا اليمنية، لتدلي بدلوها في بيان مفهوم النظام العام، فقضت بأن النظام العام هو "المقومات الأساسية للمجتمع التي يمتنع المساس بها سواء تم ذلك باتفاق بين الأطراف أو بإرادة منفردة لأحدهم بمعنى أنه قواعد يقصد بها تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد" (أ, 2008).

ومن ناحية أخرى؛ فان القضاء الوطني في بعض الدول تردد في تعريف النظام العام، فعلى سبيل المثل قضي في بريطانيا بان اعتبارات النظام العام لا يمكن أن تعرف بشكل شامل ولكن يجب التعامل معها بحذر بالغ ... فلا بد من التدليل على أن هنالك بعض العوامل لعدم المشروعية أو أن من الواضح ان تنفيذ الحكم الاجنبي يضر بالصالح العام ("Deutsche Schachtbau- und Tiefbohrgesellschaft mbH v. Ras Al Khaimah National Oil Co., Shell Int'l Petroleum Co. Ltd," 1987)

[2] وتعد اتفاقية نيويورك مقبولة على نحو واسع اذ بلغت الدول المنضمة اليها أكثر من مائة وستين دولة، ومع ذلك فان اليمن وحتى الان لم توقع على اتفاقية نيويورك.

[3] يراجع، Oct. pp.5-6.

حيث يعرض نماذج لتعريفات النظام العام لدى القضاء والفقه في بعض دول أنظمة القانون المدني، منها، في الارجنتين يعرف النظام العام بأنه المبادئ الاساسية التي يقوم عليها النظام القانوني الأرجنتيني. وفي النمسا يعرف بأنه القيم الأساسية للنظام القانوني النمساوي. وفي الصين يعرف بانه المبادئ القانونية والمصالح الاساسية للمجتمع وامن الدولة وسيادتها والاعراف الاجتماعية الحسنة. في ايطاليا يعرف بأنه المعايير والقيم الأساسية الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقع في قلب النظام العام الإيطالي. وفي اليابان عرف بأنه المبادئ الأساسية او الأفكار الأساسية في النظام القانوني للدولة.

ويلاحظ انه أيا كان التعريف الذي يمكن تبنيه للنظام العام من قبل المحاكم الوطنية، فإنها تؤكد على ان النظام العام مفهوم متطور (Awards & Enforcement of, 2015).

ولا يختلف نهج الفقه بشأن تعريف النظام العام عن القضاء، بل ان البعض ذهب الى انه ونظرا لطبيعة النظام العام المتطورة والنسبية فإن ايجاد تعريف شامل للنظام العام غير ممكن وغير مرغوب (Ma, 2005). وقريب من هذا يرى بعض الفقه (Ghodoosi, 2015) انه وبالنظر الى الجوانب المتعددة التي يتسم بها النظام العام فان من المستحيل تعريفه.

والبين مما سبق ان المبادئ او القيم الأساسية او الرئيسية التي تشكل النظام العام هي تلك المبادئ و القيم في الدولة التي يطلب من محاكمها تنفيذ الحكم الأجنبي, وهذا ما تقرره صراحة نصوص القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية, فالمادة (٤٩٤/ ١) من قانون المرافعات اليمني تنص على أنه "يشترط لتنفيذ السند التنفيذي الأجنبي ما يأتي: ١- ألاَّ يخالف السند التنفيذي الأجنبي أحكام الشريعة الإسلامية أو الآداب العامة أو قواعد النظام العام في اليمن", ووفقا للمادة (1/7/ج) من اتفاقية لاهاي (مؤتمر لاهاي للقانون الدولي, 2019), يجوز رفض التنفيذ اذا كان متعارضا بوضوح مع النظام العام في الدولة المطلوب منها التنفيذ 4, وتنص المادة الخامسة/2/ب اتفاقية نيويورك على انه يجوز رفض الاعتراف بقرار التحكيم ورفض تنفيذه اذا تبين للسلطة المختصة في البلد الذي يطلب فيه الاعتراف بالقرار وتنفيذه . ب-ان الاعتراف بالقرار او تنفيذه يتعارض مع النظام العام لذلك البلد" 5.

وظيفة النظام العام وخصائصه:

تتمثل وظيفة النظام العام في مجال تنازع القوانين في استبعاد تطبيق القانون الأجنبي التي اشارت اليه قواعد الاسناد الوطنية باعتباره القانون الواجب التطبيق على مسالة معينة، اذا كان ذلك القانون الأجنبي نفسه او كانت نتيجة تطبيقه مخالفة للنظام العام في دولة المحكمة (سلامة & الجسمي, 2018).

اما في سياق تنفيذ الاحكام الأجنبية فان الوظيفة الرئيسية للنظام العام هي حماية المبادئ والقيم الأساسية لدولة محكمة التنفيذ, ذلك ان تنفيذ الاحكام الاجنبية يتطلب ان تمارس دولة محكمة التنفيذ سلطاتها لإعطاء الأثر العملي للحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه، باتخاذ بعض التدابير مثل الحجز على الأموال والاصول وقد تصل الى الحبس المدني للمدين, لذا فان دولة محكمة التنفيذ يجب ان تكون في وضع مواتٍ لتقرير ما الذي يشكل إساءة لسلطته التنفيذية, في ضوء مفهومها للنظام العام (Mills, 2008) [6].

ومع ذلك فقد لوحظ-وبحق -ان وظيفة او دور النظام العام في مجال تنازع القوانين تتقارب مع وظيفته او دوره في مجال تنفيذ الاحكام الأجنبية [7] هذا من جهة ومن جهة أخرى, ان النظام العام يعد السبيل الوحيد الذي يمكن بواسطته ان يكون موضوع الحكم الأجنبي او القانون الأجنبي محل نقاش من الناحية الموضوعية (Shenoy, 2018).

وفيما يتعلق بخصائص النظام العام فإنها تتمثل بالتطورية والنسبية relativity, فالنظام العام بطبيعته مفهوم ديناميكي يتطور بشكل مستمر ليتوافق مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية (Mistelis, 2000).

اما نسبية النظام العام فهي من جهة أولى، نسبية جغرافية تتجسد في حقيقة انه نظام عام دولة معينة هي دولة محكمة التنفيذ، ومن جهة ثانية، نسبية زمنية تتجسد في حقيقة ان المبادئ والقيم التي تشكل النظام العام تكون كذلك في فترة زمنية معينة (Ma, 2005). وعلى ذلك فان قد يعتبر متعارضا مع النظام العام في دولة قد لا يعتبر كذلك في دولة أخرى، بل ان ما قد يعد متعارضا مع النظام العام في نفس الدولة خلال فترة زمنية معينة قد لا يعد متعارضا مع النظام العام في وقت اخر (صادق, 2014).

المطلب الثاني: أنواع وتقسيمات النظام العام.

يعمد الفقه (Chng, 2018; Lalive, 1986; Ma, 2005; Mayer, 2006; Shenoy, 2018) الى التمييز بين فئات وطوائف مختلفة للنظام العام، وأبرز تقسيمات وأنواع النظام العام ما يلي:

أولا: النظام العام الوطني والدولي والعابر للحدود الوطنية

يقسم النظام العام الى نظام عام وطني ونظام عام دولي ونظام عام عابر للحدود الوطنية، وذلك بالنظر الى مصدر قواعد النظام العام ونطاق عمل تلك القواعد، فقواعد النظام العام قد تتعلق بأمة واحدة "النظام العام الوطني"،

[4] Article 7 : 1-Recognition or enforcement may be refused if:...(c) recognition or enforcement would be manifestly incompatible with the public policy of the requested State, including situations where the specific proceedings leading to the judgment were incompatible with fundamental principles of procedural fairness of that State and situations involving infringements of security or sovereignty of that State;

[5] Article V: "...2-Recognition and enforcement of an arbitral award may also be refused if the competcnt authority in the country where the Recognition and enforcement is sought finds that:...b)The recognition or enforcement of the award would be contrary to the public policy of that country."..

[6] "Described as the only avenue through which the substance of the foreign judgment or law can be questioned"

مشار اليه لدى

Chng, K. (2018). A theoretical perspective of the public policy doctrine in the conflict of laws. *Journal of Private International Law*, 14(1), 131-161.

[7] ففي مجال التنازع يمنع النظام العام تطبيق القانون الأجنبي الذي عينته قاعدة الاسناد الوطنية إذا كان ذلك القانون متعارضا مع المبادئ الأساسية في دولة القاضي وفي مجال التنفيذ يمنع النظام العام تنفيذ الحكم الأجنبي إذا كان مخالفا للمبادئ الأساسية في دولة محكمة التنفيذ، ويكون ذلك الحكم في الغالب مخالفا للنظام العام إذا طبق قواعد قانونية موضوعية متعارضة مع المبادئ الأساسية التي تشكل نظام عام، د. احمد عبد الكريم سلامة واخر، مرجع سابق، ص 395, ص397.

أو بمجموعة من الدول "النظام العام الدولي " أو بالمجتمع الدولي ككل "النظام العام العابر للحدود الوطنية" (Ma, 2005) والتمييز بين النظام العام الوطني والنظام العام الدولي تتم في يتم بواسطة القضاء، في معظم الدول، في حين انه قد يتم عبر النصوص القانونية في بعض الدول، وأيا كان مصدر تلك القواعد فان الهدف من التمييز بين النظام العام الوطني وبين النظام العام الدولي هو تضييق نطاق النظام العام الذي يجب أن يراعى في تقدير ما اذا كان تنفيذ الحكم الأجنبي جائز ام غير جائز(Awards & Enforcement of, 2015).

1. النظام العام الوطني

النظام العام الوطنيNational public policy ويطلق عليه أيضا النظام العام المحلي او الداخليDomestic Public Policy , يقصد به الأفكار الأساسية للأخلاق والعدالة التي تحدد بواسطة الدولة لتكون واجب التطبيق على المنازعات او المعاملات الوطنية البحتة-أي التي لا تحتوي على أي عنصر أجنبي-. وعلى ذلك فان النظام العام الوطني يعبر عن النظام العام في القانون الداخلي لدولة المحكمة، وهذا بخلاف النظام العام الدولي الذي يشير الى المعايير واجبة التطبيق في القانون الدولي الخاص، وبهذا المنظور فان الحكم الأجنبي لا يرفض تنفيذه الا كان يخالف النظام العام الدولي (Chng, 2018).

2. النظام العام الدولي

يوصف النظام العام الدولي International Public Policy بانه اضيق نطاقا من النظام العام الوطني, فكل القواعد التي تنتمي الى النظام العام الوطني لا تكون بالضرورة جزءا من النظام العام الدولي, ويعرف النظام العام الدولي بانه "مجموعة المبادئ والقواعد المعترف بها من قبل الدولة والتي بسبب طبيعتها يمكن ان تكون قيدا على تنفيذ حكم تحكيم صادر في سياق تحكيم تجاري دولي عندما يكون التنفيذ او الاعتراف بالحكم يؤدي حتما الى انتهاكها سواء ما يتعلق بالإجراءات التي صدر بناء عليها "نظام عام اجرائي" او مضمونها "نظام عام موضوعي" (Mayer, 2006).

وعُرف النظام العام الدولي بأنه القيم الأساسية والمعترف بها على نطاق واسع التي تشكل الأساس لأي نظام قانوني وفقا للمفاهيم السائدة في دولة معينة (Awards & Enforcement of, 2015). وهذا التعريف لا ينطبق على النظام العام الدولي بالمعنى المقصود بل يصدق على النظام العام عابر الحدود كما سنرى ادناه.

3. النظام العام عبر الحدود الوطنية

النظام العام عابر الحدود الوطنية Transnational Public Policy يشير الى مفهوم ذي نطاق أوسع من النظام العام الدولي، ويوصف بانه الذي يتضمن مبادئ محددة معترف بها عموما من قبل الأنظمة القانونية والسياسة حول العالم، والتي تشمل المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي ومبادي العدالة العالميةprinciples of universal justice والقواعد الامرة في القانون الدولي العام، والمبادئ الأخلاقية العامة المعترف بها من قبل ما يشار اليها بالأمم المتمدينة (Ma, 2005) ويعرفه البعض بانه المبادئ القانونية التي لا تنتمي الى قانون دولة معينة (Mayer, 2006) [8].

وعلى كل يشار الى هذا النوع من النظام العام ايضا بانه مجموعة المبادئ او المعايير المسلم بها والتي تمثل اجماعا عالميا بين الأمم او على الأقل اجماعا إقليميا، وفي الحالة الأخيرة يطلق عليه النظام العام الإقليمي اذ يخص مجموعة معينة من الدول ويعكس مصالحها المشتركة, ومثاله النظام العام الأوروبي والنظام العام للدول الإسلامية (Awards & Enforcement of, 2015; Ma, 2005) وفي الحالة الاولى يطلق عليه البعض النظام العام العالمي ويعرفه بانه مجموعة المبادئ العالمية في مختلف مجالات القانون والعلاقات الدولية التي تخدم المصالح العليا للمجتمع الدولي والمصالح المشتركة لأفراد الشعوب (Dolinger, 1982).

ويرى البعض (Chong, 2012) [9] ان مما يشمله مفهوم النظام العام عابر الحدود الوطنية؛ معايير حقوق الانسان الأساسية بالنظر الى أهميتها، وكذلك حظر الرشوة bribery والفساد corruption.

ويؤكد البعض انه وفي حين ان النظام العام عابر الحدود يجسد القيم الأساسية المشتركة لشعوب العالم، فان النظام العام الدولي يعكس ويجسد معيار مخصوص او ذاتي، وبالتالي لا يمكن عزو مصدر النظام العام عابر الحدود الوطنية الى أية دولة (Cairns, 2007)، ولذا يوصف بانه النظام العام الدولي الحقيقي Truly International Public Policy (Ma, 2005) [10].

ثانيا: النظام العام الموضوعي والنظام العام الاجرائي

يقسم النظام العام الى موضوعي واجرائي بالنظر الى طبيعة القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام وما إذا كانت موضوعية او إجرائية، ولان النظام العام الاجرائي سيكون محلا لبيان تفصيلي في المبحث الثاني فإننا نخصص هذه الفقرة لعرض مفهوم النظام العام الموضوعي وتطبيقاته.

ووفقا لهذا التقسيم فان النظام العام الموضوعي يتعلق بنتيجة التقاضي او التحكيم بخلاف الإجرائي الذي يتعلق بإجراءات التقاضي او التحكيم، وبعبارة أخرى الأول يتصل بموضوع النزاع الذي فصل فيه الحكم الأجنبي بينما الثاني يتصل بالإجراءات التي بواسطتها تم الفصل في النزاع. ومن امثلة قواعد النظام العام الموضوعي؛ حظر اساءة استعمال الحق، وحظر المصادرة

[8] "Transnational public policy" can be defined as the set of legal principles, not belonging to the law of a particular State "

[9] ويؤكد هذا الفقه ان التحكيم الدولي هو مجال دعم وتطوير مفهوم النظام العام عابر الحدود، وليس التقاضي المدني في المحاكم.

[10] ولذا فان استعمال مصطلح النظام العام الدولي للإشارة الى البادئ الأساسية التي تطبق في المعاملات ذات العنصر الأجنبي، منتقد، لان كلمة "الدولي" في هذا المصطلح تشير وحسب إلى ان هذه الفئة من النظام العام تعمل ضمن مجال القانون الدولي الخاص اذ يطبق على المعاملات ذات العنصر الأجنبي انظر في عرض ذلك؛

دون تعويض وحظر التعاملات المخالفة للآداب العامة مثل القرصنة والإرهاب والاتجار بالمخدرات (Ma, 2005). ومما يعد من المبادئ والقواعد المتعلقة بالنظام العام الاجرائي؛ مبدا المعاملة المساواة بين الأطراف principle of equal treatment of the parties ومبدأ الحياد والحق في محاكمة عادلة (Emmanuel Gaillard, 1999).

ومن تطبيقات القضاء المقارن لرفض التنفيذ استنادا لمخالفة النظام العام الموضوعي، قضي في سويسرا برفض تنفيذ حكم أجنبي "امريكي" قضى بمنح المدعين تعويضات جزائية تبلغ ثلاثة أضعاف مبلغ التعويضات الفعلية، حيث رأى القضاء السويسري أن الحكم الأجنبي يتعارض مع النظام العام الموضوعي السويسري، لأنها تجاهل المبدأ الأساسي في القانون السويسري بشأن حظر الإثراء غير المشروع). ولأن التعويض يجب ألا يضع المدعي في وضع مالي أفضل مما كان عليه لو لم يحدث الضرر أو الخسارة (Marc Bernet, 1993).

وحري بالذكر ان تقسيمات النظام العام سالفة الذكر يمكن ان تعمل بشكل متزامن، فعلى سبيل المثال، النظام العام الدولي يمكن ان يكون نظام عام دولي موضوعي او نظام عام دولي اجرائي (Ma, 2005).

المبحث الثاني: أثر النظام العام الاجرائي في تنفيذ الاحكام الأجنبية وتطبيقاته.

تمهيد وتقسيم: جعل المقنن اليمني من عدم مخالفة قواعد النظام العام في اليمن، شرطا لتنفيذ السند التنفيذي الأجنبي، سواء كان ذلك السند حكما قضائيا او حكما تحكيميا (المادة/1/494) مرافعات. وقواعد النظام العام كما تقدم قد تكون قواعد موضوعية وقد تكون قواعد إجرائية. وعلى ذلك لا يقبل طلب تنفيذ الحكم الأجنبي إذا كان ذلك الحكم مخالفا لقواعد النظام العام الاجرائي. ومخالفة النظام العام الاجرائي تتعلق بإجراءات الخصومة القضائية او التحكيمية التي صدر فيها الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه، او بالحكم ذاته كعمل اجرائي تختتم به الخصومة، وهذا خلافا للنظام العام الموضوعي حيث تكون مخالفته متجسدة في مضمون قضاء الحكم الأجنبي.

ولبيان كيفية اعمال النظام العام الاجرائي في مرحلة تنفيذ الاحكام الأجنبية، والوقوف على اهم المبادئ والقواعد التي تشكل النظام العام الاجرائي نقسم هذا المبحث الى مطلبين كالاتي:

المطلب الأول: مخالفة النظام العام الاجرائي وأثرها في تنفيذ الاحكام الأجنبية.

المطلب الثاني: تطبيقات النظام العام الاجرائي.

المطلب الأول: مخالفة النظام العام الاجرائي وأثرها في تنفيذ الاحكام الأجنبية.

في مرحلة تنفيذ الاحكام الأجنبية كثيرا ما يُدعى بمخالفة النظام العام –الموضوعي او الاجرائي- كسبب لرفض تنفيذ الحكم القضائي او التحكيم الأجنبي، ولكن قليلا ما يقبل ذلك الادعاء(Awards & Enforcement of, 2015) [11], وهذا يؤكد أهمية ابراز المبادئ والقواعد الإجرائية التي تشكل نظام عام اجرائي في دولة محكمة التنفيذ. وبما ان النظام العام الاجرائي يتعلق بإجراءات الخصومة التي صدر فيها الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه او بالحكم ذاته كعمل قانوني/اجرائي, فان فحص الادعاء بمخالفة النظام العام الاجرائي, ينصب على الإجراءات التي اتبعت في اصدار الحكم الأجنبي, بدءً من الإعلان الذي افتتحت به الخصومة وانتهاء بتسليم او ابلاغ الحكم الفاصل في موضوع النزاع, وهكذا فان النظام العام الاجرائي يهدف الى ضمان وكفالة سلامة الإجراءات التي صدر فيها الحكم الأجنبي, وهذا بخلاف النظام العام الموضوعي الذي يركز على النتيجة التي انتهى اليها الحكم الأجنبي, وتتحقق مخالفته في الغالب عندما يطبق الحكم الأجنبي قواعد قانونية تؤسس لانتهاك واضح لمبادئ أساسية في دولة التنفيذ(Oelmann, 2006).

وعلى ذلك فان الحكم الأجنبي الذي يطلب تنفيذه في اليمن يكون مخالفا لقواعد النظام العام الاجرائي، ويتوجب على محكمة التنفيذ رفض طلب تنفيذه، إذا تبين لها انه صدر بإجراءات مخالفة لقواعد إجرائية أساسية او في خصومة لم تحترم فيها المبادئ الأساسية للعدالة الإجرائية، او لم يكفل فيها الحد الأدنى لقواعد العدالة الطبيعية (Pham, 2008) [12].

ونظرا لصعوبة تعريف النظام العام بصورة دقيقة وشاملة، فان تقدير ما إذا كان الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه يخالف النظام العام الاجرائي، امر متروك لمحكمة التنفيذ، ويقترح البعض (Ma, 2005) ثلاث خطوات لقيام المحكمة بتلك المهمة؛ الخطوة الأولى: التحقق مما إذا كان هنالك قواعد إجرائية متعلقة بالنظام العام واجبة التطبيق، والثانية: التحقق مما إذا كان تنفيذ الحكم الاجنبي سيكون مخالفا لقواعد النظام العام واجبة التطبيق، والثالثة: التحقق مما إذا كان يجب السماح بالتنفيذ بالرغم من مخالفته تلك القواعد المتعلقة بالنظام العام. فاذ وجدت محكمة التنفيذ ان الحكم الأجنبي يتضمن ما يخالف النظام العام الاجرائي، فيجب ان ترفض طلب تنفيذه، ويقتصر دورها عند ذلك. فليس لها ابطال الحكم او الفصل في موضوع النزاع.

[11] اذ يشير هذا التقرير الى ان بعض الدول التي شملها التقرير، لا توجد فيها سوابق قضائية لرفض تنفيذ احكام أجنبية على اساس مخالفتها للنظام العام. ويشير التقرير أيضا الى ان رجحان قبول الادعاء بمخالفة النظام العام الاجرائي أكبر قبول الادعاء بمخالفة النظام العام الموضوعي، حيث بلغت القضايا المرفقة بالتقارير الوطنية والتي رفض فيها التنفيذ بسبب مخالفة النظام العام الاجرائي ٣٠٪ من إجمالي القضايا بينما القضايا التي رفض فيها التنفيذ بسبب مخالفة النظام العام الموضوعي بلغت ٢٠٪، المرجع السابق، ص14.

[12] والحد الأدنى للعدالة الطبيعية يقتضي اعلان المدعى عليه بالإجراءات ومنحه فرصه عادلة لعرض قضيته وان يكون القاضي او المحكم الذي أصدر الحكم محايدا وليس له مصلحة شخصية في نتيجة القضية، وهذه المقتضيات تعترف بها الأنظمة القانونية المختلفة في الدول الأجنبية وتُفرض كحد أدنى من المعايير الإجرائية لواجب توفرها في الحكم الأجنبي ليقبل طلب تنفيذه

ومن المقرر ان يجوز الامر بتنفيذ الحكم الأجنبي تنفيذا جزئيا [13], فاذا اشتمل منطوق الحكم على عدة فقرات وكان بعضها فقط يخالف النظام العام، فان محكمة التنفيذ ترفض طلب التنفيذ بشأن الفقرات المخالفة للنظام العام وتأمر بتنفيذ بقية الفقرات. غير ان مكنة التنفيذ الجزئي، وفي كل الأحوال، مرهونة بقابلية قضاء الحكم للتجزئة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فانه لا مجال للحديث عن تجزئة التنفيذ اذا تبين ان الحكم الاجنبي مخالفا للنظام العام الاجرائي، اذ تنعكس تلك المخالفة على الحكم برمته بصرف النظر عن مضمون قضاء منطوقه، غير ان من المتصور التنفيذ الجزئي للحكم الأجنبي حتى وان كان مخالفا للنظام العام الموضوعي، كما لو تضمنت عدة فقرات وكان قضاؤه في احداها مخالفا للنظام العام الموضوعي، كالزام المحكوم عليه بتسليم دين قمار (بلمامي, 1994).

والتوجه السائد يميل نحو تضييق مفهوم النظام العام-بشقيه الموضوعي والاجرائي- وهو توجه تشريعي أيضا تجسد باستلزام بعض القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية, ان تكون مخالفة الحكم الاجنبي للنظام العام, كسبب لرفض تنفيذه, مخالفة بمستوى معين (Awards & Enforcement of, 2015)، فعلى سبيل المثال تنص المادة (1/27) من القانون الدولي الخاص السويسري على أن من أسباب رفض الاعتراف او تنفيذ الحكم الاجنبي "إذا كان الحكم متعارض بشكل ظاهر مع النظام العام في سويسرا", وتنص المادة (1/54/ج) من القانون الدولي الخاص التركي على أنه يشترط لتنفيذ الحكم الأجنبي "الا ستعارض الحكم بشكل ظاهر مع النظام العام". وتنص المادة (1/7/ج) من اتفاقية لاهاي لتنفيذ الاحكام الأجنبية، على انه يجوز رفض الاعتراف او التنفيذ عندما يكون متعارضا بوضوح مع النظام العام في الدولة المطلوب منها التنفيذ (مؤتمر لاهاي للقانون الدولي, 2019) [14].

واعمالا للتوجه نحو تضييق مفهوم النظام العام الاجرائي فان الخطأ في تطبيق القواعد الإجرائية ذات الصلة في الخصومة التي صدر فيها الحكم الأجنبي, لا يكفي في ذاته لئن يشكل انتهاك للنظام العام الاجرائي (Brunner, 2000) كما ان من المقرر فقها (Brand, 1991; Marc Bernet, 1993) ان اختلاف القواعد الإجرائية الأجنبية المطبقة في الخصومة التي صدر فيها الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه, عن القواعد الإجرائية في قانون دولة محكمة التنفيذ, وان كان اختلافا كبيرا, لا يعني بالضرورة مخالفة النظام العام الإجرائي وبالتالي لا يعد وبمجرده, سببا كافيا لرفض تنفيذ الحكم الأجنبي, وهذا ما يؤكده القضاء المقارن فعلى سبيل المثال, قضي في الولايات المتحدة بان مجرد اختلافات الإجراءات ليست سببا لرفض تنفيذ حكم قضائي برازيلي, حيث تمثلت تلك الاختلافات في انه وفقا للقانون في البرازيل لا يمكن احضار شهود أي من الأطراف, ان شهادة عمال الشركة غير مقبولة, انه لا يتاح طلب شهادة شهود من أمريكا انه لا يوجد حق الاستجواب المقابل وليس للأطراف طلب إجراءات الإفصاح السابقة للمحاكمة ولا طلب احضار المستندات" (Panama, 1990) وقضي في سويسرا بأن الإجراءات الموجزة الإنجليزية, وعدم وجود رأي قضائي مكتوب في الأحكام الغيابية (شريطة أن يكون المدعى عليه قد اعلانا بالإجراءات بشكل صحيح), وعدم اعلان المدعى عليه بالحق في الاستئناف، كل ذلك لا يعد انتهاكا للنظام العام الاجرائي السويسري. وفي المقابل قضي بأن المثول أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الأجنبي، عبر وكيل غير مفوض, مخالف للنظام العام الاجرائي, وقضي برفض تنفيذ حكم اجنبي -صادر في بلد عربي- بسبب الافتقار الواضح لاستقلال السلطة القضائية في ذلك البلد عن الحكم العائلي ("Judgment of Feb. 2, 1992," 1992; "Judgment of Jan. 21, 1959," 1959).

والتوجهات القضائية التي تخالف هذا النظر منتقدة، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٦م قضت المحكمة العليا في تركيا برفض حكم تحكيم أجنبي صادر في سويسرا على اساس ان المحكمين طبقوا القانون الإجرائي السويسري وليس قانون المرافعات التركي، معتبرة ان ذلك يعد مخالفا للنظام العام التركي ("Decision of the 15th Civil Chamber, 10 March 1976," 1976) (Emre, 2019), وقد كان هذا الحكم محلا للنقد لأنه وببساطة لم يترتب على اختلاف الإجراءات في القانون السويسري أي اثر في نتيجة القضية.

وما يجدر ذكره ان اثارة مخالفات متعلقة بالنظام العام تكون محدودة بين الدول التي لها خلفية ثقافية وتاريخية متشابهة وبالتالي مستويات عالية من الثقة، ففي مثل تلك الدول إذا الحكم قابل للتنفيذ في الدولة التي صدر فيها فانه في الغالب يكون قابل للتنفيذ في الدولة الأخرى (Pham, 2008).

والهدف من التوجه نحو تضييق مفهوم نطاق النظام العام هو الحد من تدخل محكمة التنفيذ ومنعها من مراجعة موضوع النزاع الذي صدر فيه الحكم الأجنبي في مرحلة التنفيذ او على الاقل تقييد تلك المراجعة الموضوعية (Awards & Enforcement of, 2015)، ومع ذلك فإننا نعتقد ان هذا الهدف لا يمكن القول به إلا بالنسبة للنظام العام الموضوعي فقط, اما النظام العام الإجرائي فيقتصر اعماله على التحقق من مخالفة الحكم الاجنبي للقواعد الاجرائية, ولذا فان الهدف من تبني مفهوم ضيق للنظام العام فيما يتعلق بجانبه الإجرائي-اي النظام العام الإجرائي- هو تعزيز التوجه نحو تنفيذ الأحكام الأجنبية والابقاء على حالات رفض تنفيذها المستندة إلى مخالفة النظام العام الاجرائي, كاستثناء.

[13] لم ينص القانون المرافعات اليمني صراحة على إمكانية تجزئة التنفيذ، ومع ذلك فانه مسلم به قضاء وتنص عليه بعض الاتفاقيات الاقليمية والثنائية التي وقعت عليها اليمن، كاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام 1983م والتي نصت في المادة 31 على انه " ويجوز أن ينصبّ طلب الأمر بالتنفيذ على منطوق الحكم كله أو بعضه إن كان قابلا للتجزئة", واتفاقية التعاون القضائي بين اليمن وتونس الموقعة في 8 مارس 1998م، والتي نصت في المادة 31 على انه "...ويجوز أن ينصب الأمر بالتنفيذ على منطوق الحكم كله أو بعضه..".

[14] Article 7: 1-Recognition or enforcement may be refused if:(c) recognition or enforcement would be manifestly incompatible with the public policy of the requested State,"

وتحقيقا لذلك الهدف فانه يتعين على القضاء اليمني الاخذ بمفهوم ضيق للنظام العام الاجرائي الذي يشترط لتنفيذ الأحكام الأجنبية عدم مخالفته، فليست كل مخالفة للقواعد او المتطلبات الإجرائية المنصوص عليها في القانون اليمني، تعد مخالفة للنظام العام الاجرائي، فعلى سبيل المثال، يوجب القانون اليمني في المادة (١١٦) مرافعات[15]، على المحكمة ان تنصب عن المدعى عليه الغائب إذا لم يحضر بعد إعلانه اعلانا صحيحا مرتين. وقد ذهبت المحكمة العليا اليمنية في بعض احكامها إلى أن التنصيب عن المدعى عليه الغائب يعد إجراء قانونيا هاما ومتعلقا بالنظام العام، فيترتب على عدم مراعاته بطلان الإجراءات وبطلان الحكم المبني عليها"[16].

ومع ذلك، وفي سياق تنفيذ الاحكام القضائية الأجنبية في اليمن، ليس من السائغ اعتبار النص الذي يوجب التنصيب عن المدعى عليه الغائب، من القواعد الاجرائية المتعلقة بالنظام العام الدولي، فذلك الإجراء -أي التنصيب-غير معروف لدى معظم الأنظمة القانونية والقضائية المقارنة. وبالتالي فان مجرد صدور الحكم الأجنبي في غياب المدعى عليه دون التنصيب عنه، لا يعد مخالفا للنظام العام الاجرائي، ولا يصلح بمفرده سببا لرفض تنفيذ ذلك الحكم.

المطلب الثاني: تطبيقات النظام العام الاجرائي.

مضت الإشارة الى ان الخطوة الأولى لتقدير ما إذا كان الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه يخالف النظام العام الاجرائي، هي التحقق مما إذا كان هنالك قواعد متعلقة بالنظام العام الاجرائي واجبة التطبيق، وهذا يتطلب معرفة التطبيقات التشريعية للنظام العام الاجرائي أي المبادئ والقواعد الإجرائية التي تشكل مخالفتها مخالفة للنظام العام الإجرائي.

وفي هذا الصدد فان من المسلم به على نطاق واسع ان بعض المخالفات الإجرائية تشكل مخالفة للنظام العام الاجرائي, كمخالفة مبدا المساواة بين الخصوم وانتهاك الحق في الدفاع ومبدا المواجهة -او ما يعرف بحق الاستماع Right To Be Heard - والحصول على الحكم بواسطة الغش Fraud او الفساد Corruption او الرشوة Bribery او بناء على مستندات مزورة Falsified Documents وهنالك قواعد إجرائية يكون لمخالفتها اثر مؤكد في رفض التنفيذ ولكنها ليست محل اجماع عالمي، كعدم الاستقلال والحياد Lack of Independence and Impartiality وحجية الامر المقضي Res Judicata , كما ان هنالك قواعد إجرائية مختلف في مدى تعلقها بالنظام العام الدولي ومنها، تسبيب الحكم, وجود إجراءات معلقة (Awards & Enforcement of, 2015), وفيما يلي اهم المبادئ والقواعد الإجرائية التي تشكل مخالفتها, مخالفة للنظام العام الاجرائي.

1. مبدأ المساواة بين الخصوم

يشار الى هذا المبدأ بمبدأ المعاملة المتساوية، يعد من المبادئ الجوهرية في انظمة القضاء المدني (مرجع). وفي تكريس هذا المبدأ اوجب القانون اليمني على القاضي او المحكم معاملة الخصوم على قدم المساواة، فنص في المادة (16) مرافعات، على انه "المتقاضون متساوون في ممارسة حق التقاضي ويلتزم القاضي بإعمال مبدا المساواة بين الخصوم في هذا الحق متقيدا في ذلك بأحكام الشريعة الاسلامية والقوانين النافذة ". ونص في المادة (33) من قانون التحكيم 17 على انه "يتعين على لجنة التحكيم معاملة طرفي التحكيم على قدم المساواة ...". ولا غرو في ان يكون مبدأ المساواة بين الخصوم متعلقا بالنظام العام في اليمن، فقد اورده قانون المرافعات في الفصل الرابع من الباب التمهيدي، والمعنون بـ "المبادئ الحاكمة في القضاء والتقاضي", وجعله فاتحة تلك المبادئ وفي صدارتها. ومما يقتضيه مبدأ المساواة ان يطبق القاضي او المحكم نفس القواعد والشروط الإجرائية على جميع الخصوم، على انه يكفي ان تكون المعاملة متساوية في الأوضاع المتماثلة، ولذا لا يعد اخلالا بمبدأ المساواة ان توجد بعض الظروف التي يمكن ان تسوغ منح معاملة مختلفة لاحد الخصوم في أوضاع مختلفة، اذ الامر المهم في نهاية المطاف هو الا يوضع أحد الخصوم في موقف معيب كنتيجة للطريقة التي تدار بها الاجراءات القضائية او التحكيمية (Rutz, 2020)، ولأن مبدا المساواة بين الخصوم متعلق بالنظام العام، فيجب وبوجه خاص على المحكم اعماله في الخصومة التحكيمية بصرف النظر عن القواعد الإجرائية التي اتفق عليها اطراف التحكيم18.

ان الاخلال بهذا المبدأ الاساسي وفي الوقت الذي يشكل سببا لإلغاء الحكم القضائي او لإبطال الحكم التحكيمي, فانه يشكل انتهاكا للنظام العام الاجرائي وبالتالي سببا لرفض طلب تنفيذ الحكم الاجنبي, اذ يشترط لتنفيذ اي سند تنفيذي اجنبي الا يكون مخالفا لقواعد النظام القضائي في اليمن.

وفي ما يتعلق بتوجهات القضاء المقارن بشان هذا المبدأ، قضت المحكمة العليا السويسرية بان المساواة بين الخصوم المكفول في المادة ١٨٢ والمادة

---

[15] تنص المادة 116 مرافعات على انه: "إذا حضر المدعي ولم يحضر المدعى عليه مع إعلانه إعلانا صحيحا، أمرت المحكمة بإعلانه مرة أخرى، فإذا لم يحضر بعد إعلانه إعلانا صحيحا مرة الثانية أمرت المحكمة باستدعائه بواسطة الشرطة القضائية مع توقيع غرامة عليه لخزينة الدولة لا تزيد على عشرين الف ريال ، فإذا ثبت غيابه أو فراره نصبت المحكمة منصوبا عنه من أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة إن أمكن وإلا فمن المحامين, أو من تراه المحكمة، وتنظر الدعوى في مواجهة المنصوب الذي يعتبر نائبا عن المدعى عليه، ويكون للمنصوب الرجوع على المدعى عليه باجره الذي تقدره المحكمة بناء على طلبه، وإذا حضر الخصم أثناء نظر الدعوى نظرت في مواجهته وله حق الدفاع ويحق المنصوب الا أن يقره الخصم ويكلا عنه".

[16] المحكمة العليا اليمنية, الطعن رقم (21077) لسنة 1425 هـ أ، ا، ا، ا، ا، ا. (2008). حكم في الطعن رقم 28114 لعام 2006 [تفسير المادة 5 من قانون التحكيم اليمني بشأن النظام العام]. In: المحكمة العليا اليمنية., جلسة 28/3/2005م, القواعد القانونية و القضائية المدنية, العدد2, القاعدة 52, ص 144.

[17] قانون التحكيم اليمني رقم 22 لسنة 1992 والمعدل بالقانون رقم 32 لسنة 1997م.

[18] وهذا ما يفهم من المادة (32) تحكيم يمني والتي تنص على انه ".. يجوز للجنة أن تتبع ما تراه ملائماً من الإجراءات مع ضرورة مراعاة أحكام هذا القانون، وعدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات التي تعتبر من النظام العام"

١٩٠ من القانون الدولي الخاص السويسري، يعني ان تنظم وتدار الإجراءات بتلك الطريقة التي يكون فيها لكل خصم نفس الفرصة لاستعمال وسائله وادواته، ويجب أن يكون الخصوم متساويين تماما في الأوضاع الاجرائية المتماثلة، ومن ذلك المساواة في اتخاذ وطلب إجراءات الاثبات ("Decision of the Swiss Federal Supreme Court (DSC) of 10th December 2002," 2002; "Decision of the Swiss Federal Supreme Court (DSC) of 24th July 2017," 2017; Rutz, 2020).

2. حق الدفاع ومبدأ المواجهة

ينظم القانون الوطني تطبيقات حق الدفاع ومبدأ المواجهة، من ذلك اعلان الأوراق القضائية وتحديد المواعيد، ويجعل احترام تلك المبادئ وعدم مخالفتها شرطا لتنفيذ الحكم الأجنبي، مع اختلاف التشريعات الوطنية في القواعد المنظمة لحق الدفاع (سلامة, 2012)، وكفالة مبدأ المواجهة وحق الدفاع تقتضي ان يمنح كل طرف الفرصة لعرض حجته الواقعية والقانونية وان يطلع بنفسه ويرد على تلك التي تثار من قبل الخصم الاخر (Emmanuel Gaillard, 1999)، وان يكون له الحق طلب اتخاذ إجراءات الإثبات والمشاركة في تلك الإجراءات وان يناقش ويعترض على الأدلة المقدمة من الطرف الآخر(Rutz, 2020) [19].

وقد نص القانون اليمني على هذين المبدأين والزم القاضي والمحكم على السواء باحترامهما، فنص في المادة (17) مرافعات على انه " حق الادعاء والدفاع مكفولان امام القضاء وفقا لأحكام القانون", ونصت المادة (19) مرافعات على انه "يجب على القاضي المحافظة على مبدا المواجهة اثناء التقاضي ويضمن احترامه بين الخصوم". ونصت المادة (33) من قانون التحكيم على انه "يتعين على لجنة التحكيم معاملة طرفي التحكيم على قدم المساواة وأن تهيئ لكل منهما فرصاً متكافئة لعرض قضيته والدفاع عنها ". ونظرا لان مبدأ سلطان الإرادة في التحكيم المعترف به تشريعيا في اغلب القوانين الوطنية، يخول أطراف التحكيم الحق في الاتفاق على الإجراءات التي يتوجب على المحكم اتباعها، فان المشرع اليمني أكد على ان اعمال ذلك المبدأ يجب ان لا يتعارض مع القواعد الإجرائية المتعلقة بالنظام العام والمنصوص عليها في قانون المرافعات [20] معليا بذلك شانها، وفي مقدمة تلك القواعد ما نصت عليه المواد (17, 19) مرافعات.

3. مبدأ الحياد

حياد القاضي او المحكم ضمانة جوهرية وشرط أساسي في المحاكمة العادلة، وقد أكد القانون اليمني على مبدا الحياد فنص في المادة (21) مرافعات، على انه "يتقيد القاضي في قضائه بمبدأ الحياد". فاذا صدر الحكم الأجنبي من محكمة غير محايدة فانه يكون مخالفا للنظام العام الاجرائي.

ويشير تقرير اتحاد المحاميين الدوليين (Awards & Enforcement of, 2015) الى ان القضاء في المانيا لا يعتبر مخالفة الإجراءات الواجبة ومخالفة مبدأ الحياد سببا لرفض تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الا إذا أثبت المنفذ ضده أن تلك المخالفة قد أثر على نتيجة القضية. وهذا يعني أن بعض المبادئ والقواعد الإجرائية إثر مخالفتها ليس تلقائيا في رفض التنفيذ. وفي هذا المعنى قضي في سويسرا بان الحكم الأجنبي يكون متعارضا مع النظام العام الاجرائي، عندما تُنتهك بعض المبادئ الأساسية المسلم بها ويؤدي ذلك الى تناقض غير مقبول مع فكرة العدالة بحيث يظهر ذلك الحكم متعارضا مع القيم المعترف بها في الدولة الخاضعة لسيادة القانون ("Decision of the Swiss Federal Supreme Court (DSC) of 27th March 2014, 4A_342/2015 dated 26 April 2016," 2016; Rutz, 2020).

4. مبدأ حسن النية في التقاضي

اورد المقنن اليمني هذا المبدأ ضمن المبادئ الحاكمة للقضاء والتقاضي فنص في المادة (18) مرافعات على ان "ممارسة حق التقاضي تقوم على حسن النية". وبالرغم من صعوبة تحديد المقصود بحسن النية، الا ان الامر يعتمد بشكل كبير على مقتضيات وتطبيقات هذا المبدأ ومنها مراعاة المعايير المعقولة للتعامل النزيه وعدم مخالفة اي التزام إيجابي منصوص بشأن تقديم الأدلة، والمشاركة بشكل تعاوني في الإجراءات-القضائية او التحكيمية-. ولا يوجد نص بخصوص هذا المبدأ في قانون التحكيم اليمني(Rutz, 2020) [21].

[19] "وقضت المحكمة العليا في سويسرا ا بان الحق في الاستماع يتضمن حق الاطراف في ان يعبروا بأنفسهم في كل الوقائع التي يمكن ان تكون ذات صله بنتيجة القضية، وان يقدموا الحجج القانونية وان يضيفوا ادلة اثبات لدعم ادعاءاتهم القانونية ذات الصلة بالشكل والوقت المناسبين وان يكون لهم الفرصة للرد على حجج الخصم الاخر ولفحص ومناقشة ادلته"

Decision of the Swiss Federal Supreme Court (DSC) of 2nd June 2004. (2004). *DSC*. (, #322), (, #323).

مشار اليه في المرجع السابق، نفس الصفحة.

[20] فنص في المادة (32) من قانون التحكيم على انه "يحق لطرفي التحكيم أن يتفقا على الإجراءات التي يتعين على لجنة التحكيم إتباعها، فإذا لم يوجد أي اتفاق، فانه يجوز للجنة أن تتبع ما تراه ملائماً من الإجراءات مع ضرورة مراعاة أحكام هذا القانون، وعدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات التي تعتبر من النظام العام". ومع ذلك لم يقف الباحث على تطبيقات من القضاء اليمني بشأن وجوب كفالة مبدأ المواجهة واعماله وان خالف الإجراءات التي اتفق عليها أطراف التحكيم.

[21] بخلاف بعض قواعد التحكيم المؤسسي فعلى سبيل المثال تنص المادة ٣٤-٣من قواعد تحكيم الاكسيد على انه يجب على الاطراف التعاون مع هيئة التحكيم في تقديم الأدلة، وتنص المادة ١٥ من القواعد السويسرية للتحكيم على انه يجب على كل المشاركين في الإجراءات ان يتصرفوا وفقا لمتطلبات حسن النية"

5. الغش والفساد

مما يشكل مخالفة مبدأ حسن النية عموما وحسن النية في التقاضي، وبالتالي سببا لرفض تنفيذ الحكم الأجنبي، الفساد Corruption والغش Fraud. ويمكن القول ان سبب رفض تنفيذ الاحكام الأجنبية التي يتم الحصول عليها بواسطة الفساد او الغش، هو مخالفة النظام العام او مخالفة الإجراءات الواجبة-أي المحاكمة العادلة- فالسماح بتنفيذ الحكم الفاسد يكون مناقضا للحقوق الأساسية المتعلقة بالمحاكمة العادلة او العدالة الموضوعية. غير ان بعض القوانين تفرد الغش كسبب مستقل لرفض تنفيذ الاحكام الأجنبية، كالقانون الأمريكي والإنجليزي، وذلك السبب أي الغش يشمل الفساد القضائي judicial corruption (van de Kramer, 2012; Bunt et al., 2012).

والملاحظ في القوانين التي لا تفرد الفساد كسبب مستقل لرفض التنفيذ, ان الفساد قد يندرج تحت مخالفة النظام العام الاجرائي او مخالفة النظام العام الاجرائي الموضوعي, ففي حالات الفساد القضائي, كرشوة القاضي, فان المخالفة تكون متعلقة بالنظام العام الاجرائي, اذ لا يمكن ان يكون القاضي محايدا, ولذا فالمخالفة تتعلق بالحق في المحاكمة العادلة والذي يتضمن الحق في محكمة مستقلة ومحايدة, ولكن عندما يعترض على التنفيذ استنادا الى الفساد في العلاقة الأساسية التي صدر فيها الحكم المطلوب تنفيذه, فالمسالة هنا بالنظام العام الموضوعي (Kramer, 2012) [22]. ولذا من المقرر فقها ان الحكم يكون مخالفا للنظام العام الإجرائي إذا صدر من قاضي (او محكم) غير محايد، او إذا صدر تحت تأثير الفساد او الغش (Ma, 2005).

والغش الذي يصلح سببا للاعتراض على تنفيذ الحكم الأجنبي هو الغش الخارجي والذي يحرم الطرف المتضرر من فرصة كافية لتقديم قضيته وعرضها للمحكمة، بخلاف الغش الداخلي والمتضمن مسائل عرضت على المحكمة مصدرة الحكم مثل صدق الشهادة وموثوقية المستندات، وفي كل الأحوال فان الوقائع المتعلقة بالغش المدعى به والتي سبق وان طرحت بالفعل وفصلت فيها تلك المحكمة، يجب الا تكون خاضعة لإعادة النظر من محكمة التنفيذ (Brand, 1991; Rutz, 2020).

ومن تطبيقات القضاء المقارن في رفض التنفيذ للفساد، قضي في فلوريدا بالولايات المتحدة برفض تنفيذ حكم صادر في نيكاراجوا لأسباب منها؛ انها صدر وفق نظام قضائي لا يوفر محكمة محايدة، فالحكم صدر في نظام يمارس فيه رجال السياسية الأقوياء سيطرتهم على جهاز قضائي ضعيف وفاسد (Kramer, 2012; "Osorio v. Dole Food Co," 2009) [23].

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نعرض لاهم النتائج التي توصلت اليها كالاتي:

1. ان غياب تعريف شامل وموحد للنظام العام يعد امرا متوقعا بالنظر الى طبيعة النظام العام وخصائصه واهمها النسبية.
2. النظام العام الوطني هو الذي يتعلق بالمبادئ الأساسية في دولة معينة ويطبق على التعاملات والمنازعات الوطنية، اما النظام العام الدولي فهو يطبق على التعاملات ذات العنصر الأجنبي.
3. ان المادة (494) مرافعات يمني وان كانت نصت على ان عدم مخالفة النظام العام، يعد شرطا لتنفيذ اي سند تنفيذي أجنبي، الا انه لا يتصور الحديث عن مخالفة النظام العام الإجرائي الا في أنواع محددة من السندات التنفيذية الأجنبية، وهي الأحكام القضائية الأجنبية وأحكام التحكيم الأجنبية.
4. ان ثبوت مخالفة الحكم الأجنبي للنظام العام الاجرائي يوجب على محكمة التنفيذ رفض طلب تنفيذ ذلك الحكم كاملا فلا مجال لتجزئة الرفض او للتنفيذ الجزئي، وهذا بخلاف النظام العام الموضوعي فان الممكن ان تؤدي مخالفته الى رفض جزئي.
5. يختلف النظام العام الإجرائي عن النظام العام الموضوعي في ان الأول يتعلق بالعملية الإجرائية التي صدر فيها الحكم الأجنبي، وانه مخالفته تؤدي الى رفض تنفيذ الحكم الأجنبي برمته، وانه تطبيقاته قد تتداخل مع شروط او أسباب أخرى لرفض التنفيذ.
6. ان الوقت المعتبر لتقدير ما إذا كان الحكم الأجنبي المطلوب تنفيذه مخالف للنظام العام الاجرائي، هو وقت تقديم طلب التنفيذ وليس وقت صدور الحكم.
7. اختلاف القواعد الإجرائية في قانون الدولة التي صدر فيها الحكم الأجنبي عن القواعد الإجرائية في قانون دولة محكمة التنفيذ لا يعد في ذاته مخالفة للنظام العام الاجرائي، ولا يكفي بمفرده سببا لرفض التنفيذ.
8. المبادئ الإجرائية التي تعد جزءا من النظام العام معترف بها في العديد من الأنظمة القانونية الوطنية، ومنها مبدأ المساواة وحق الدفاع والمواجهة والحياد والاستقلال، وحظر الغش والفساد. وتشكل المبادئ الاجرائية المعترف به عالميا، نظام عام اجرائي دولي.
9. تبني المحاكم الوطنية تفسيرا ضيقا لمفهوم النظام العام –الاجرائي والموضوعي- عند النظر في طلبات تنفيذ الاحكام الأجنبية، من شأنها تعزيز التعاملات التجارية الدولية وهو ما ينعس إيجابا في تطوير الاقتصاد الوطني.

[22] وفي الحالة الأخيرة تبدي محكمة التنفيذ تحفظا شديدا لأنها تتعلق بالجانب الموضوعي للقضية التي نظرت وفصل فيها من قبل القضاء الأجنبي، ولذا تشترط لنظر دعاءات الغش المتعلقة بموضوع القضية التي فصل الحكم ان تكون ادعاءات جديدة ولم يسبق التقاضي بشأنها، ويشير ايضا الى ان الفساد مسالة متعلقة بالنظام العام عابر الحدود الوطنية، بالنظر الى وجود اجماع متنامي بان الفساد تهديد خطير للمجتمع وللنظام العام الدولي تجسد في تجريم القوانين الوطنية حول العالم للفساد وفي الاتفاقيات الدولية التي تحارب الفساد.

[23] " ..the judgment was rendered under a system in which political strongmen exert their control over a weak and corrupt judiciary. ".

قائمة المراجع

Uncategorized References

Appeal, G. A. o. t. C. o. (2012). Decision of the General Assembly of the Courts of Appeal. In.

Awards, I. B. A. S. o. R., & Enforcement of, A. (2015). *Report on the Public Policy Exception in the New York Convention*.

Brand, R. A. (1991). Enforcement of Foreign Money-Judgments in the United States: In Search of Uniformity and International Acceptance. *Notre Dame Law Review*, 67, 271.

Brunner, C. (2000). Procedural public policy as a ground for setting aside international arbitral awards. *ASA Bulletin*, 18(3), 579-598.

Cairns, D. J. A. (2007). Transnational public policy and the internal law of state parties. *Transnational Dispute Management*.

Chng, K. (2018). A theoretical perspective of the public policy doctrine in the conflict of laws. *Journal of Private International Law*, 14(1), 131-161.

Chong, A. (2012). Transnational Public Policy in Civil and Commercial Matters. *Law Quarterly Review*, 128, 88-113. https://ssrn.com/abstract=2294223

Decision of the 15th Civil Chamber, 10 March 1976. (1976). *Court Decision*(15).

Decision of the Swiss Federal Supreme Court (DSC) of 2nd June 2004. (2004). *DSC*.

Decision of the Swiss Federal Supreme Court (DSC) of 10th December 2002. (2002). *DSC*.

Decision of the Swiss Federal Supreme Court (DSC) of 24th July 2017. (2017). *DSC*.

Decision of the Swiss Federal Supreme Court (DSC) of 27th March 2014, 4A_342/2015 dated 26 April 2016. (2016). *DSC*.

Deutsche Schachtbau- und Tiefbohrgesellschaft mbH v. Ras Al Khaimah National Oil Co., Shell Int'l Petroleum Co. Ltd, Court of Appeal (Court of Appeal 1987).

Dolinger, J. (1982). World public policy: Real international public policy in the conflict of laws. *Texas International Law Journal*, 17, 167-192.

Emmanuel Gaillard, J. S. (1999). *Fouchard Gaillard Goldman on International Commercial Arbitration*.

Emre, Y. (2019). A refusal reason of recognition and enforcement of foreign arbitral awards: Public policy. *Zbornik radova Pravnog fakulteta u Splitu*, 56(2), 509-517.

Ghodoosi, F. (2015). The concept of public policy in law: Revisiting the role of the public policy doctrine in the enforcement of private legal arrangements. *Nebraska Law Review*, 94(3), 685-730.

Judgment of Feb. 2, 1992. (1992). *SJ*, 340-342.

Judgment of Jan. 21, 1959. (1959). *BGE*, 85(1), 49.

Kramer, X. E. (2012). Private international law responses to corruption: Approaches to jurisdiction and foreign judgments and the international fight against corruption. In *International Law and the Fight against Corruption*.

Lalive, P. (1986). Transnational (or Truly International) Public Policy and International Arbitration. In *Comparative Arbitration Practice and Public Policy in Arbitration, ICCA Congress Series* (pp. 261).

Ma, W. J.-M. (2005). Public Policy in the Judicial Enforcement of Arbitral Awards: Lessons for and from Australia. In (pp. p.33).

Marc Bernet, N. C. U. (1993). Recognition and enforcement of foreign civil judgments in Switzerland. *The International Lawyer*, 27(3), 327-331.

Mayer, P. (2006). Effect of international public policy in international arbitration. In *Pervasive Problems in International Arbitration* (pp. pp.61-63).

Mills, A. (2008). The dimensions of public policy in private international law. *Journal of Private International Law*, 4, 201-245.

Mistelis, L. (2000). Keeping the unruly horse in control, or public policy as a bar to enforcement of arbitral awards. *International Law Forum du Droit International*, 2(4), 252-259.

Oelmann, J. (2006). The barriers to the enforcement of foreign judgments as opposed to those of foreign arbitral awards. *Bond Law Review*, 18(2), 83-111.

Osorio v. Dole Food Co, 665 F. Supp. 2d 1307 (2009).

Panama, P. (1990). Panama Processes v. Cities Service Co. *Oklahoma Reports*, 796, 276.

Pham, K. (2008). Enforcement of non-monetary foreign judgments in Australia. *Sydney Law Review*, 30, 673-698.

Rutz, F. V. (2020). Admissibility of unlawfully obtained evidence in international arbitration in Switzerland. *SAA (Swiss Arbitration Academy) CAS in arbitration essays series*.

S, S. U. K. L. v. G. S. A. (2011). Superior Court of Lima. In.

Shenoy, N. C. (2018). Public policy under Article V(2)(B) of the New York Convention: Is there a transnational standard? *Cardozo Journal of Conflict Resolution*, 20, pp.78-79 , p.96.

van de Bunt, H. G., Nelen, J. M., Wouters, J., Ryngaert, C., Cloots, A. S., & Kramer, X. E. (2012). *Mededelingen van de Koninklijke Nederlandse Vereniging voor Internationaal Recht – Nr. 139 – International Law and the Fight against Corruption*. T.M.C. Asser Press.

لعام 2006 [تفسير 4أ.ا.ا.ا.ا. (2008). حكم في الطعن رقم 2811 المحكمة العليا In: المادة 5 من قانون التحكيم اليمني بشأن النظام العام] اليمنية.

القانون السويسري للقانون الدولي الخاص الصادر في 18 ديسمبر 1987 المعدل في 2017 وساري المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2017, (1987).

المتحدة, ا. (1958). اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)، المادة الخامسة. الأمم المتحدة https://uncitral.un.org/en/texts/arbitration/conventions/foreign_arbitral_awards

بلمامي, ع. (1994). أثر تنفيذ الأحكام الأجنبية على أعمال الدفع بالنظام الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة, 2, 63- العام في 63.

سلامة, أ. ع. (2012). مدونة أبحاث القانون الدولي الخاص.

سلامة, أ. ع. ا., & الجسمي, ع. ع. (2018). القانون الدولي الخاص الإماراتي.

صادق, ه. (2014). المطول في القانون الدولي الخاص.

لاهاي للقانون الدولي, ا. (2019). اتفاقية ٢ يوليو ٢٠١٩ بشأن مؤتمر الاعتراف بالأحكام الأجنبية وإنفاذها في المسائل المدنية أو المعاهدة التجارية. In مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

فهرس المحتويات

ABSTRACT:	2
مقدمة	2
المبحث الأول: مفهوم النظام العام وانواعه.	3
المطلب الأول: مفهوم النظام العام وطبيعته وخصائصه.	4
المطلب الثاني: أنواع وتقسيمات النظام العام.	5
المبحث الثاني: أثر النظام العام الاجرائي في تنفيذ الاحكام الأجنبية وتطبيقاته.	7
المطلب الأول: مخالفة النظام العام الاجرائي وأثرها في تنفيذ الاحكام الأجنبية.	7
المطلب الثاني: تطبيقات النظام العام الاجرائي.	9
الخاتمة	11
قائمة المراجع	12
فهرس المحتويات	13